

Distr.: General  
11 July 2012  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢

١١-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*\*

### مشروع وثيقة البرنامج القطري قصير المدة\*\*\*

ليبيا

موجز

يقدم مشروع وثيقة البرنامج القطري لليبيا إلى المجلس التنفيذي لمناقشته والتعليق عليه. ويُطلب إلى المجلس التنفيذي الموافقة على ميزانية إرشادية إجمالية تبلغ ١ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من الموارد العادية، رهنا بتوفر الاعتمادات، و ٧ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من الموارد الأخرى، رهنا بتوفر المساهمات محددة الغرض، للفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤.

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٢.

\*\* E/ICEF/2012/15.

\*\*\* وفقا لمقرر المجلس التنفيذي ١٩/٢٠٠٦، ستنقح هذه الوثيقة وستنشر على موقع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على الإنترنت، مشفوعة بمصفوفة النتائج، في موعد لا يتجاوز ستة أسابيع بعد مناقشة وثيقة البرنامج القطري في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٢. ثم ستقدم وثيقة البرنامج القطري المنقحة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣.



الرجاء إعادة استعمال الورق

170812 170812 12-41520 (A)



## موجز حالة الأطفال والنساء

١ - ليبيا في خضم مرحلة انتقال سياسي واقتصادي واجتماعي تاريخية عقب الإطاحة بالحكومة السابقة في عام ٢٠١١. وقبل إندلاع النزاع، كان يعترف بأن ليبيا بلد في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل. وقد حققت تقدما اقتصاديا واجتماعيا جيدا في عدة عقود مضت، مما عاد بالفائدة على كل من الأطفال والنساء. ففي عام ٢٠٠٩، احتل البلد المرتبة الخامسة والخمسين بين ١٨٢ بلدا في الدليل القياسي للتنمية البشرية، وأوردت الأنباء أنه يسير على الطريق الصحيح في سبيل تحقيق الكثير من غايات الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أنه كان هناك نقص في البيانات المفصلة ولم تقدم سوى معلومات محدودة عن التفاوتات.

٢ - وعلاوة على ذلك، لم يتم حتى أوائل عام ٢٠١٢ إجراء تقييم كامل لمدى الأضرار والآثار الكاملة التي نجمت عن النزاع الذي نشب في عام ٢٠١١، وخاصة من حيث الهياكل الأساسية وتقديم الخدمات الأساسية والنظم، وخاصة الصحة والتعليم. وهناك افتقار أيضا للمعلومات بشأن مواطن الضعف الاجتماعية - الاقتصادية فضلا عن فعالية واستدامة الاعانات العامة واسعة النطاق التي كانت تقدم في ظل النظام السابق، بما في ذلك الدعم الشديد للسلع الغذائية والطاقة. وقد ورد في النداء العاجل بشأن ليبيا لعام ٢٠١١ أنه كان يوجد عمال مهاجرون يقدر عددهم بنحو ٢,٥ مليون عامل أثناء النظام السابق؛ وقد غادر البلد عمال يقدر عددهم بمليون عامل منهم أثناء فترة الاضطرابات. وقد أدى هذا إلى وجود ثغرات كبيرة في الموارد البشرية في قطاعات الخدمات الاجتماعية، وهناك حاجة إلى تعزيز مؤسسات الدولة.

٣ - وأغلب سكان ليبيا من الشباب؛ وما يقرب من ثلث عدد سكانها، الذي يقدر بنحو ٥,٧ مليون نسمة، هم دون الثامنة عشرة. وكانت الحكومة السابقة تقدم الرعاية الصحية الشاملة مجانا لمواطنيها، مما أدى إلى تحسن صحة الأم والطفل في العقد الماضي. وتم تحقيق مكتسبات كبيرة في خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، من ٤٧ في الألف من المواليد الأحياء في عام ١٩٩٠ إلى ١٧ في الألف من المواليد الأحياء في عام ٢٠١٠<sup>(١)</sup>. ويعتقد أن معدل وفيات المواليد، الذي لم ينخفض كثيرا، يشكل عنصرا رئيسيا في معدل وفيات الرضع. وقد أسفر النزاع عن إلحاق أضرار هيكلية بقطاع الصحة واضطراب كبير في توافر وتوزيع الموظفين واللوازم الطبية.

(١) اليونيسيف، حالة الأطفال في العالم، ٢٠١٢.

٤ - ويلزم إيلاء الاهتمام للنماء في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل المرحلة الابتدائية: وقد لاحظ تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠١١ الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أن إجمالي معدل الالتحاق بالتعليم في المرحلة قبل الابتدائية لعام ١٩٩٩ لم يبلغ سوى ٥ في المائة من كل من البنات والأولاد. وتشير البيانات التي تقدمها وزارة التعليم بصورة معتادة إلى تحقيق تقدم جيد في إمكانية الحصول على التعليم الأساسي مع وجود ثغرات من حيث الجودة. وخلال نزاع عام ٢٠١١، لحقت أضرار بحوالي ٤٠ في المائة من المدارس أو استخدمت لأغراض عسكرية أو إنسانية<sup>(٢)</sup>.

٥ - ويفتقر البلد إلى بيانات شاملة ومفصلة بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بحماية الطفل، بما في ذلك العنف ضد الأطفال والإساءة إليهم، وعمل الأطفال واستغلالهم، وتسجيل المواليد، والأطفال الواقعون تحت طائلة القانون، والأطفال المهاجرون. وهناك نقص أيضا في القدرات المؤسسية اللازمة لمعالجة هذه المسائل. فعلى سبيل المثال، في مدينة سرت، التي لحقت بها أضرار فادحة من جراء النزاع، يضم هيكل وظائف وزارة الشؤون الاجتماعية ٤٧ وظيفة، لم يتم شغل سوى ٢٥ منها حتى آذار/مارس ٢٠١٢، من بينها ٤ وظائف فقط لاختصاصيين اجتماعيين.

٦ - وقد كشف استعراض لتشريعات قضاء الأحداث أجرته وزارة العدل في عام ٢٠٠٨ النقاب عن ضرورة ضمان تطبيق القوانين بمزيد من الاتساق والتكامل. وقد جرت مناقشة مشروع قانون الأطفال في البرلمان الليبي في أواخر عام ٢٠١٠، إلا أنه لم تتم الموافقة عليه بعد. وقد صدقت ليبيا على ١٢ اتفاقية ومعاهدة دولية، من بينها اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقدمت ليبيا تقريرها الجامع لتقريرها الدوريين الثالث والرابع إلى لجنة حقوق الطفل في عام ٢٠٠٩، ومن المقرر إجراء مناقشة لهما في عام ٢٠١٣. ولدى انضمام ليبيا إلى الاتفاقية في عام ١٩٩٣، أنشأت اللجنة العليا للطفولة، التي كلفت بالاشراف على رعاية الأطفال. وفي عام ٢٠٠٧، تم ضمها إلى إدارة الأسرة والطفولة في وزارة الشؤون الاجتماعية. وتقوم الوزارة حاليا، بالدعم التقني الذي تقدمه اليونيسيف، بإعادة تشكيل اللجنة العليا للطفولة، وهي تسعى إلى تعديل واستكمال التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الذي تم تقديمه بالفعل إلى لجنة حقوق الطفل.

٧ - وقد أدى النزاع الذي نشب في عام ٢٠١١ إلى قتل أو تشويه عدد من الأطفال وخلف العديد من المناطق التي لحق بها تلوث شديد من جراء مخلفات الحرب من

(٢) النتائج الأولية لتقييم المدارس على الصعيد الوطني للفترة ٢٠١١-٢٠١٢؛ الذي أجرته وزارة التعليم واليونيسيف ووكالة التعاون التقني والتنمية.

المتفجرات<sup>(٣)</sup>. وتوجد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نطاق واسع؛ ولا يزال تفشي استخدامها يؤدي إلى مقتل الأطفال وإصابتهم بجراح. ويشكل الأطفال ما يقرب من ٢٠ ٠٠٠ من مجموع المشردين داخليا بسبب النزاع الذين يقدر عددهم بحوالي ٧٠ ٠٠٠ شخص، ولا يلتحق الكثير من هؤلاء الأطفال بمدارس. وعلى الرغم من أن النزاع قد انتهى رسميا، ما زالت ليبيا تعاني من اندلاع أعمال عنف متقطعة حتى أوائل عام ٢٠١٢، مما خلق احتياجات إنسانية محلية، تؤثر في الغالب على الأقليات العرقية في مدن الكفرة وسبها وغدامس وحولها.

٨ - وعلى مدى العقود الماضية، اكتسبت المرأة العاملة في ليبيا حق الحصول على إجازة الأمومة وتوفير أرباب العمل مراكز لرعاية الطفل. وتنص المادة ٩١ من قانون العمل على عدم التمييز في الأجور بين الرجل والمرأة إذا كان لديهما المؤهلات اللازمة لشغل الوظيفة نفسها. وفي عام ١٩٨٤، صدر قانون الأسرة. وفي حين تتسم بعض أجزاء الإطار القانوني على الأقل بطابع تقدمي جدا فيما يتعلق بحقوق المرأة، يجب تعلم وفهم ما هو أكثر من ذلك بكثير بشأن حالات التفاوت والعنف المتصلة بنوع الجنس وصلتها بالمعايير والممارسات الاجتماعية.

### البرنامج القطري، للفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤

#### جدول موجز للميزانية

| (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)                   |                 |                |              |
|----------------------------------------------------|-----------------|----------------|--------------|
| عناصر البرنامج                                     | الموارد العادية | الموارد الأخرى | المجموع      |
| توليد المعارف ورصد الوفاء بحقوق الأطفال والمراهقين | ٣٥٠             | ١ ٦٠٠          | ١ ٩٥٠        |
| سياسات القطاعات من أجل تقديم خدمات اجتماعية جيدة   | ١ ٠٠٠           | ٤ ٧٠٠          | ٥ ٧٠٠        |
| العناصر الشاملة لعدة قطاعات                        | ١٥٠             | ٧٠٠            | ٨٥٠          |
| <b>المجموع</b>                                     | <b>١ ٥٠٠</b>    | <b>٧ ٠٠٠</b>   | <b>٨ ٥٠٠</b> |

(٣) دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام/فريق التنسيق المشترك للإجراءات المتعلقة بالألغام - ليبيا، نداء لاتخاذ إجراءات متعلقة بالألغام، ٢٠١٢.

## أسباب تقديم وثيقة البرنامج القطري قصير المدة

٩ - تواجدت اليونيسيف في ليبيا في الفترة من عام ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٥ وظلت منذ ذلك الحين تدعم البلد بوصفها وكالة غير مقيمة. وقد قامت اليونيسيف، عن طريق استجابتها لحالة الطوارئ الانسانية في عام ٢٠١١، بتلبية احتياجات حرجية للأطفال والمراهقين، خاصة فيما يتعلق بالمياه والصرف الصحي، وتقديم المشورة النفسية، ورصد انتهاكات حقوق الطفل، والتعليم. وقد قدمت هذه الاستجابة الإنسانية بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري للشؤون الإنسانية وقُدمت في البداية من مكتب اليونيسيف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأردن ومن المكتبين القطريين لليونيسيف في تونس ومصر. وتحول التركيز بعد ذلك إلى تقديم الدعم داخل ليبيا نفسها. وتم تنسيق هذا أولاً من بنغازي ثم من طرابلس، من خلال إدارة المكتب الإقليمي. وتم إنشاء مكتب كامل في نيسان/أبريل ٢٠١٢ وذلك بعد تعيين مدير قطري.

١٠ - وقد قدم ممثلو هيئة الحكم المؤقت في البلد، وهي المجلس الوطني الانتقالي، رؤية لاستعادة الأوضاع الطبيعية في ليبيا وذلك في اجتماعات رفيعة المستوى عقدت في باريس ونيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وكان أحد أهدافها هو ضمان رفاهية الشعب عن طريق توفير الخدمات الأساسية الكافية والعادلة. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أعلن المجلس الوطني الانتقالي أنه قد تم تحرير ليبيا. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، تم تشكيل مجلس وزراء مؤقت لاعداد البلد للانتخابات والانتقال إلى سيادة القانون ونظام سياسي ديمقراطي. وحدد مجلس الوزراء المؤقت أن الأولويات الفورية للحكومة هي تحقيق الأمن العام والاستقرار ودفع المرتبات المتأخرة للعاملين في القطاع العام وتوفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم.

١١ - وبموجب خارطة الطريق للفترة الانتقالية، تدعو خطط الحكومة المؤقتة إلى نقل السلطة إلى جمعية منتخبة بحلول منتصف عام ٢٠١٢، عقب الانتخابات المقرر إجراؤها في تموز/يوليه ٢٠١٢. وبعد هذا، سيعين رئيس وزراء جديد وسيوضع دستور وسيجري استفتاء على الدستور الجديد، مما سيؤدي إلى إجراء انتخابات عامة في عام ٢٠١٣. وتدعم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وفريق الأمم المتحدة القطري السلطات الليبية أثناء هذه الفترة الانتقالية. وتشمل الأولويات متوسطة الأجل لدى الحكومة بناء القدرات لمديري الخدمات العامة في اصلاح وتخطيط القطاعات وتعزيز الخبرات الفنية في الوزارات التنفيذية وتطوير التشريعات والقوانين السليمة.

١٢ - وفي إطار رسالة التفاهم لعام ١٩٩٤ واتفاق التعاون الأساسي لعام ٢٠٠٥ بين اليونيسيف والحكومة، بدأ من جديد إجراء مشاورات منتظمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بشأن تطوير الشراكة بين السلطات الليبية الجديدة واليونيسيف. وهي تركز على الأولويات لدى الوزارات التنفيذية وأصحاب المصلحة على الصعيد دون الوطني. وقد تمت إقامة علاقات فعالة ولا سيما في قطاعات التخطيط والتعليم والرعاية الاجتماعية. ونظرا للحاجة إلى إحصاءات اجتماعية أفضل للاستشارة بها في التخطيط ولتوفير المزيد من البيانات والمعلومات بشأن حالة الأطفال والمراهقين، يهدف البرنامج القطري للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ إلى دعم الانتقال من التدخل الإنساني إلى برنامج تنمية متوسط الأجل، يتوقع أن يبدأ في عام ٢٠١٥. وتقترح وثيقة برنامج قطري قصير الأجل للفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤ استجابة لطلب الحكومة، وهي تقوم على أساس أولويات الحكومة وإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي لدعم الحكومة من أجل تحقيق أهدافها.

#### عناصر البرنامج ونتائجه واستراتيجياته

١٣ - يتمثل الهدف العام للبرنامج القطري للتعاون للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ في دعم حكومة ليبيا في الأجل القصير حيث يتجاوز السياق الإنساني الحالي وبدء عملية إدماج حقوق الأطفال والمراهقين في جدول أعمال العملية الانتقالية الوطنية والاصلاحات الأولية. وسيسعى البرنامج إلى مساعدة الحكومة في تعزيز أعمال حقوق الطفل عن طريق وضعها في مركز السياسات والبرامج والميزانيات الوطنية ودون الوطنية. وسيولي اهتماما خاصا بالتنسيق الوثيق مع السلطات الحكومية، لوضع مخططات واقتراح حلول فعالة لمعالجة نقاط الضعف كمساهمة أساسية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بإنصاف وإقامة مجتمع متماسك وشامل للجميع يتيح في نهاية المطاف تكافؤ الفرص لجميع الأطفال الليبيين. وفي هذا السياق واستنادا إلى الولايات القطاعية لشركاء التنمية الآخرين، تتمثل أولويات اليونيسيف في إدارة المعارف والسياسات الاجتماعية فضلا عن التعليم وسياسات حماية الطفل.

١٤ - ويشمل البرنامج عنصرين هما: (أ) توليد المعارف ورصدها من أجل الوفاء بحقوق الأطفال والمراهقين؛ (ب) وسياسات القطاعات من أجل تقديم خدمات اجتماعية جيدة. وسيساهم هذان العنصران في تحقيق النتائج الاستراتيجية التالية بحلول نهاية عام ٢٠١٤:

(أ) تعزيز القدرات الوطنية على جمع البيانات وإدارة سياسات وخطط وميزانيات اجتماعية تركز على الطفل وتقوم على الأدلة وذلك مع التركيز على الإنصاف؛

(ب) وضع معايير ونظم لإجراء إصلاحات وسياسات توجه نحو تحقيق النماء في مرحلة الطفولة المبكرة وتوفير التعليم الأساسي الجيد الشامل للجميع، مع التركيز على أشد الأطفال ضعفاً؛

(ج) وضع تشريعات ونظم لحماية الطفل وإدراجها في السياسات.

١٥ - وستدمج في هذه النتائج استجابات إضافية تتطلبها أزمات إنسانية محلية.

١٦ - وباستخدام النهج القائم على حقوق الإنسان، سيشمل البرنامج القطري الاستراتيجية التالية: (أ) تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية على صياغة سياسات اجتماعية ملائمة للأطفال؛ (ب) والتعاون مع مراكز التفوق لتوليد المعارف وإدارة المعارف كأساس للدعوة القائمة على الأدلة والاتصالات من أجل التنمية؛ (ج) وتوثيق ونشر وتبادل الممارسات الجيدة عن طريق التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب؛ (د) وتطوير القدرات من أجل الحد من مخاطر الكوارث والتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ.

#### عناصر البرنامج

١٧ - توليد المعارف ورصدها من أجل الوفاء بحقوق الأطفال والمراهقين. سيدعم هذا العنصر الحكومة في معالجة حالات عدم المساواة والتفاوت في إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة التي تؤثر منها على الأطفال. ومن أجل تدعيم قاعدة الأدلة للإجراءات المطلوبة، يهدف هذا العنصر إلى تعزيز القدرات الوطنية على جمع وتحليل ونشر بيانات مفصلة ورصد وتقييم فعالية نظم الحماية الاجتماعية، مما يؤدي إلى إنتاج أدلة لصياغة سياسات فعالة. وسيجري التركيز على نهج ابتكارية للحماية الاجتماعية وتحسين وضع الميزانيات للأطفال. وسيبهم البرنامج في تحليل المسؤوليات المؤسسية وزيادة الموارد وآليات الحوافز الضرورية لإعمال حقوق الأطفال والمراهقين في ليبيا.

١٨ - وستدعم النتائج التي سيتمخض عنها هذا العنصر وزارة التخطيط، بالتنسيق مع وزارات القطاع الاجتماعي وشركاء التنمية، من أجل تحديث المؤشرات الاجتماعية عن طريق إجراء دراسة استقصائية شاملة للأسر المعيشية على الصعيد الوطني. كما ستدعم إجراء دراسات استقصائية تشمل مواضيع محددة مثل معارف المراهقين (الذين تتراوح أعمارهم ما بين العاشرة والثامنة عشرة) ومواقفهم وسلوكياتهم وممارساتهم. وستحقق هذه النتائج عن طريق إجراء مشاورات هادفة ووضع مخططات للشراكات وبناء القدرات. وستجرى استعراضات منتظمة لذلك في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

١٩ - سياسات القطاعات لتقديم خدمات اجتماعية جيدة. يهدف هذا العنصر إلى تعزيز قدرة الحكومة والدعوة لزيادة الموارد المخصصة لتقديم خدمات اجتماعية جيدة في حين يؤثر على السياسات على الصعيد الوطني. وسيجري التركيز على صغار الأطفال والفئات العرقية المهمشة والأطفال والبنات المشردين والأولاد والمراهقين ذوي الاحتياجات الخاصة أو المعاقين.

٢٠ - وسيدعم عنصر فرعي خاص بالتعليم وضع معايير ونظم وطنية تترجم إلى خطط وسياسات قطاعات شاملة للجميع من أجل تحسين الإدارة والمساءلة. وسيركز على تعزيز نظام معلومات إدارة التعليم عن طريق استخدام البيانات من أجل تخطيط اصلاح القطاعات وفي رصد تنفيذ سياسات تعليم شاملة لجميع الأطفال والمراهقين. وستدعم اليونيسيف المساعدة التقنية والحوار بشأن السياسات والدعوة لتعزيز الممارسات الملائمة للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة عن طريق المؤسسات والآباء. وستدعم أيضا إجراء تحسينات على التدريس والتعلم في التعليم الأساسي. وستساعد اليونيسيف أيضا في إعداد إطار للمناهج الدراسية وتعزيز تدريب المعلمين قبل الخدمة وأثناء الخدمة ووضع آليات لضمان الجودة. وتشمل الاستراتيجيات بناء القدرات المؤسسية والاتصالات من أجل التنمية وتعزيز الشراكات وتيسير التواصل الدولي من أجل تبادل الممارسات السليمة.

٢١ - وسيدعم عنصر فرعي بشأن حماية الطفل الحكومة في تحسين تشريعاتها وأطر سياساتها لحماية الطفل. وستقدم العون أيضا في تعزيز نظم حماية الطفل والتصدي للعنف ضد الأطفال والمراهقين، بما في ذلك التزاع المسلح. وسيركز هذا العنصر الفرعي على إجراء بحوث بشأن المعايير الاجتماعية والثقافية الرئيسية التي تضر الأطفال؛ ووضع مخططات لآليات ونظم وقدرات رسمية لحماية الطفل في إطار قطاعي القضاء والشرطة والقطاع الاجتماعي وبدء عملية لمواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية. وستشكل الدعوة وتنمية القدرات المؤسسية والمشاركة مع المجتمع المدني ومشاركة الأطفال استراتيجيات حاسمة من أجل تحقيق هذه النتائج. وسيقدم الدعم إلى آليات مثل المجلس الأعلى للطفولة لكفالة اتساق الرصد المشترك بين القطاعات على الصعيد الوطني وتقديم التقارير بشأن الوفاء بحقوق الأطفال والمراهقين.

٢٢ - وسيدعم هذان العنصران الفرعيان الإجراءات المتصلة بالشؤون الانسانية والإنعاش التي تهدف إلى تعزيز تقديم الخدمات الاجتماعية للأطفال الذين تضرروا أثناء حالات طوارئ محلية وبعدها. وسيدعم النظراء الوطنيين والمحليون عن طريق بناء القدرات وتقديم الخدمات من أجل التأهب والاستجابة. كما ستعزز آليات التنسيق للاستجابة لحالات الطوارئ والإنعاش بالنسبة للأطفال.

٢٣ - **العنصر الشامل لعدة قطاعات.** يشمل هذا العنصر إدارة وتنسيق البرنامج القطري بصورة فعالة وكفؤة ومتكاملة. ويقدم هذا العنصر أيضا الدعم التقني للمساواة بين الجنسين والاتصالات.

### العلاقة بالأولويات الدولية

٢٤ - توفر اتفاقية حقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه المبادئ التوجيهية للبرنامج القطري. وقد استرشد أيضا في تصميم البرنامج والاستراتيجيات والنتائج المخططة بإعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية والوثيقة الختامية المعنونة "عالم صالح للأطفال". وتسهم نتائج عناصر البرنامج المقترحة في مجالات التركيز ١ و ٢ و ٤ و ٥ من الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف.

٢٥ - وفي حين تتمثل الرؤية طويلة الأجل في نهاية المطاف في الوفاء بحقوق جميع البنات والأولاد في ليبيا بما يتفق تماما مع اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين، تم وضع البرنامج القطري حول الأولويات الوطنية التي حددتها الحكومة المؤقتة وخارطة الطريق للفترة الانتقالية.

### الشراكات الرئيسية

٢٦ - ستكون وزارة التخطيط هي النظير الرئيسي لليونيسيف. وستعمل اليونيسيف أيضا بصورة وثيقة مع وزارات التعليم والشؤون الاجتماعية والعدل والداخلية والدفاع والمالية؛ ومكتب الإحصاءات الوطنية؛ والهيئات الأكاديمية ومعاهد البحوث. وستشكل المشاركة مع قطاع المجتمع المدني الناشئ والمنظمات غير الحكومية وتعزيز مشاركتها في عمليات الانتقال والإصلاح الوطنية الجارية استراتيجية شراكة رئيسية. ويتسم التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من شركاء التنمية - بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية والجماعات الدينية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام، بالأهمية من أجل تحقيق التماسك والتنسيق في تنفيذ البرنامج والدعوة وتعبئة الموارد.

٢٧ - وستعمل اليونيسيف من أجل زيادة فعالية المعونة عن طريق تقديم المساعدة التقنية لآليات تنسيق القطاعات التي تقودها الحكومة. كما ستحسن اليونيسيف تنسيق تنفيذ البرنامج عن طريق البرمجة المشتركة فيما بين وكالات الأمم المتحدة، التي تضع إطارا لدعم الحكومة في خمسة مجالات استراتيجية، ستشارك اليونيسيف في قيادتها مع الوكالات المبينة: الخدمات الاجتماعية (مع منظمة الصحة العالمية)؛ والإدارة العامة والحوكمة، والعدل وسيادة القانون (مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ والإنعاش الاقتصادي (مع البنك الدولي)؛ والثقافة والسياحة (مع اليونسكو).

### الرصد والتقييم وإدارة البرنامج

٢٨ - ستتولى وزارة الخارجية ووزارة التخطيط المسؤولية عن تنسيق ورصد وتقييم برنامج التعاون هذا. وستعاون الحكومة واليونسيف في إجراء استعراض مشترك لأداء ونتائج هذا البرنامج قصير المدة في نهاية عام ٢٠١٣. وستحدد الخطة المتكاملة للرصد والتقييم، التي ستضعها الحكومة واليونسيف، الدراسات وعمليات المسح والتقييمات التي سيتفق عليها بصورة مشتركة، والتي سيضطلع بها أثناء البرنامج القطري.

---